

وزارة الصناعة والتجارة الخارجية

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٢ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة

للعام المالى ٢٠١١

مدير عام شئون الغرف التجارية المفوضة فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته

بشأن الغرف التجارية ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١١ الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٧٠ لسنة ٢٠١٢ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٧ باعتماد اللائحة المالية ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة البحيرة جلسة ٢٠١٢/٢/٢١

باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠١١ ؛

وعلى مذكرة إدارة الختاميات المؤرخة ٢٠١٢/١١/٣ ؛

قرر:

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة عن العام المالى ٢٠١١

حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٣٥,٨٣٦,٠٣٧ ج (فقط ثلاثة ملايين وسبعمئة ألف

وثمانمئة وستة وثلاثون جنيهاً وخمسة وثلاثون قرشاً لا غير) ، وبلغت جملة المصروفات

مبلغ ٩٩,٢٧٨٤٦٨٦ ج (فقط مليونان وسبعمئة وأربعة وثمانون ألفاً وستمئة وستة

وثمانون جنيهاً وتسعة وتسعون قرشاً لا غير) ، وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات

مبلغ ٣٦, ٩١٦١٤٩ ج (فقط تسعمائة وستة عشر ألفاً ومائة وتسعة وأربعون جنيهاً وستة وثلاثون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠١١/١٢/٣١ مبلغ ٩٢, ١٢٨٤٥٦٦٤ ج (فقط اثنا عشر مليوناً وثمانمائة وخمسة وأربعون ألفاً وستمائة وأربعة وستون جنيهاً واثنان وتسعون قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٨/١١/٢٠١٢

المفوضة فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

١ / آمال السلامونى